Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Numéro 22 Décembre 2014
ISSN : 1112-234X

الرأسمال البشري
مفهومه ، نظرياته ، مشكلاته و اساليب اعداده

أميرة تواتي[1]

1. تمهيد:

لقد أصبح من السلم به من منظور اقتصادي ، ان التنمية بمفهومها الشامل تقوم على الامكانات المادية و المالية و البشرية المتاحة في اي مجتمع من المجتمعات ،غير ان **الرأسمال** البشري الكفؤ يظل ، على الرغم من ذلك ،العنصر الحاسم و الفعال في احداث مثل هذه التنمية ، فالتربية و التنمية الشاملة تلتقيان في الانسان بوضعه محورا لها ، و بوصفة غاية لهما كذلك ، و أداة لتحقيقها في الانتشار في الرأسمال البشري له مبرراته الاقتصادية و التربوية وذلك في ضوء مفهوم رأس المال البشري .

2. مفهوم رأس المال البشري:

يعرف رأس المال البشري بأنه "االانفاق على الانسان لزيادة دخله ،أو بالاحرى الانفاق على الانسان لزيادة مهاراته معارفه الانتاجية ، و بالتالي زيادة الدخل الذي يمكنه الحصول عليه في فترات مقبلة" [1]

و يعرف **الاقتصادي الامريكي المعروف سولو** ،رأس المال البشري بأنه : "كل ما يمتلكه الانسان من قدرات و مهارات و طاقات تساعده على ان يكتسب دخلا ، و بذلك يكون الدخل الذي يتحصل عليه مقابل ما يقدمه من خدمات مهما كان نوعها ، عائدا الرأسمال البشري الذي يمتلكه لذلك تعتبر الفترة التي يمضيها الانسان في التعليم و التكوين و اكتساب المهارات ، كعملية تشكيل الرأسمال البشري تماما مثل عملية صنع الالات و البناء ، التي تشكل رأسمال الفيزيائي أوالسلعي أي المادي "[2]

ما **البنك الدولي** فيعرف رأسمال البشري بأنه :"كل المعارف و المؤهلات و محصلات الخبرة التي يمتلكها الافراد ،و التي تزيد انتاجيتهم اقتصاديا ، ويزيد رأسمال البشري بالاستثمار في التربية ، الصحة و التكوين المهني " [3] .

---

[1] **جامعة الجزائر 3 .**

ISSN : 1112-234X

ويعرف رأسمال البشري لدى منظمة **OCDE** بأنه :"يتمثل في المعارف ،اللقاءات ، المهارات ، وكل الخصائص الاخرى للانسان ، التي تعمل على تنمية الرفاهية الشخصية الاجتماعية و الاقتصادية " [4] .

يلاحظ من كل التعاريف السابقة أنها تركز على تأثير القدرات و المهارات و المعارف المكونة لرأسمال البشري ، على انتاجية الانسان في مختلف أنشطته الاقتصادية و الاجتماعية .

3. نظريات رأسمال البشري :

لسنا في وضع يمكن معه استعراض جميع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على دور الامكانات المادية و البشرية في احداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و أهمية استخراج المعرفة استخداما وظيفيا في كل جوانب الحياة ،ذلك لان "التعليم الجامعي ليس كافيا بصورته و أوضاعه الحالية لتوفير المعرفة العلمية بحقائق الحياة و استخدام هذه المعرفة استخداما منتجا ، بل إنه يقصر ايضا عن تتبع تطور المعرفة بالصورة القائمة في العالم المتقدم " [5]

من جهة أخرى ، فإن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لها تأثيرها الملموس في التربية و التعليم إذ أنه :"كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية كلما أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد المالية و المادية لنشر التعليم و تحسين مستوياته " [6] .

كذلك فان "العوامل الاجتماعية التي ترفع المستوى التعليمي للقوة العاملة يمكن الاحساس بها في الطلب الاجتماعي على التعليم" [7] .

الامر الذي يتطلب أفرادا ذو مستويات تعليمية عالية تتناسب مع سوق العمل في ضوء العرض و الطلب .

ويرجع الاهتمام الحديث بمضوع اقتصاديات التعليم الى الاربعين سنة الأخيرة ،حيث بدأ الاقتصاديون يربطون بين الانفاق على التعليم ، وبين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع " فالنظرة تجاه الاستثمار في التعليم تعتبر الانفاق على التعليم نوعا من الانفاق الاستثماري ، حيث يترتب على هذا الاستثمار زيادة مهارات و قدرات الافراد ،و بالتالي ارتفاع مستوى الناتج الوطني ".

ISSN : 1112-234X

و هكذا تتضح العلاقة الوثيقة بين التعليم و التنمية و تأثير كل منها على الاخر ، فالمعرفة تكسب الافراد المهارات و القدرات اللازمة لتحقيق الانتاج وزيادة الدخل الوطني و ارتفاع مستوى المعيشة ،و التنمية يجب أن تمكن جميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى أقصى درجة و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية.[9]

و ثمة نظريات تركز على العوامل المادية المختلفة الداخلة في الانتاج باعتبارها العامل الرسمي في التنمية الاقتصادية ، وهو الاتجاه الذي شاع في أواسط الاربعينيات و بداية الخمسينيات على يد الاقتصادي **الانجليزي** "**جون مينارد كينز** "و قد تعرضت هذه النظرية للنقد من جانب الاقتصاديين الماركسيين مثل "أوسطار لانج" الذي يرى أن زيادة رأسمال المستثمر او الزيادة المادية غير كافية لتحقيق التنمية بدون القيام بإصلاحات اجتماعية جذرية لتحقيق التقدم و النمو [10] .

ثم بدا الاهتمام ينتقل تدريجيا من العناصر المادية الى مجموعة العوامل الكثيرة الداخلة في عملية الانتاج ، او التنمية الاقتصادية ، ومن هذه العوامل ما هو انتاجي مثل النقل و الطاقة و نظام الاتصالات ،و منها ما هو غير انتاجي مثل التعليم و المعرفة و الصحة .ثم توصل العلماء الغربيون بعد ذلك الى أهمية العنصر البشري متمثلا في القوى البشرية او الموارد البشرية على أنها أهم عامل في عملية الانتاج .

وهي الحقيقة التي توصل إليها المفكرون الاشتراكيون من قبل ، اذ يرى **هاربسون** ان "الموارد البشرية هي الاساس لثروة الامم ، و أما رأسمال المادي و الموارد الطبيعية فتعتبر عناصر انتاجية سلبية ، بينما يعد العنصر البشري عامل الانتاج النشط و الفعال الذي يقوم بتكوين راسمال المادي و استغلال الموارد الطبيعية ، و بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ،كما أنه يستطيع ان ينمي القدرات و المعارف و المهارات ، و أن يستخدمها بشكل فعال لخدمة الاقتصاد الوطني ".[11]

و مرورا بنظرية تحليل العامل الباقي التي ترى أن ثمة عوامل أخرى الى جانب الاستثمار المادي ، و زيادة رأسمال يهم بدرجة أكبر في تحقيق الزيادة في الدخل الوطني مثل عامل العلم و تطبيقاته و استخدام وسائل فنية و تكنولوجية حديثة و ارتفاع

مستوى التعليم و المهارات المهنية للقوى العاملة و تطوير إدارة الانتاج ، تلك العوامل التي تكتسب طابعا نوعيا ، ونظرية راسمال البشري في إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لاي مجتمع"[12] و يمكننا اعتبار أفكار **شولتز** و زملائه أصحاب هذه النظريات ثورة في الفكر الاقتصادي فيما يختص بنظرية رأسمال البشري و أهميته في زيادة الانتاج .

غير أن نظرية "العامل الباقي" قد واجهت نقدا من علماء الاقتصاد الغربيين وذلك لصعوبة عزل العوامل التي تهتم بزيادة الانتاج ،وبيان مدى تأثير كل منها على حدة في احداث التنمية الاقتصادية ، كذلك واجهت نقدا من جانب الاقتصاديين الماركسيين نظرا لانها تتجاهل الصفة الاجتماعية لعملية الانتاج المتمثلة في المشاركة و التعاون و جماعية القيادة في العمل .

ومن ثم ظهرت نظرية الاستثمار في راسمال البشري "و التي ترى أن الافراد يكتسبون عن طريقة التعليم و غيره المهارات و المعارف النافعة التي تمثل نوعا من رأسمال ،و أن هذا راسمال يأتي الى حد كبير نتيجة لاستثمار مقصود " [13]

معنى ذلك أن العامل الانساني ،أو العنصر البشري الكفئ يعد أكثر حسما في عملية الانتاج من العوامل الاخرى غير البشرية ،على الرغم من أهميتها لتحقيق التنمية المنشودة .

و الثروة البشرية لها جانبان :كمي و كيفي فعدد الافراد و النسبة العاملة منهم ،و عدد ساعات العمل ، أشياء كمية . ويتمثل الجانب الكيفي في المعارف و المهارات و الخصائص التي تؤثر في قدرة الانسان غلى أداء العمل ونحن نريد كما مناسبا و كيفا مناسبا أيضا ، لان الكم بدون كيف يكون كما مهملا، و لذا كان لزاما تعليم و تكوين القوى البشرية، وتقويم مستوى الأداء من وقت لاخر أو وجود مايسمى "بمراقبة الجودة أو الكيف (النوعية) " Quality Control .

ومن ثم تبرز أهمية التعليم لرفع مهارات الأفراد، إذ أن "الشعب المتعلم هو شعب أكثر إنتاجية، ولكي تحدث أية تنمية لا بد من توافر مطلبين أساسيين: تحسين التكنولوجيا ورفع كفاءتها، لانه كلما تحسنت التكنولوجيا، كلما تحسن الانتاج، والاهتمام

بإستخدام المواد البشرية في توظيف التكنولوجيا. فالمهارات ودوافع السلوك الانتاجي يتم إكتسابها عن طريق التعليم.[14]

وهنا نشير إلى ان بعضا من الباحثين الجزائريين تناولوا [15]موضوع أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي في **الجزائر**، مستخدمين في ذلك دالة انتاج الانتاج **كوب دوغلاس** المعروفة و توصلوا الى نتيجة مفادها ان دالة متجانسة بدرجة 0.67 [16]وهي تدل على غلة حجم متناقصة، بمعنى أن زيادة كلا من العمل و رأسمال بنسبة معينة فإنها تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة أقل من نسبة زيادة العمل ورأسمال. وهذه النتيجة المتوصل إليها تنطبق فقط على الدول النامية وفي الفترة القصيرة في أغلب الأحيان، ومن بينها الجزائر، لأن قانون تناقص غلة الحجم لا يسرى مفعوله على الدول المتقدمة، وإنما الذي يسرى مفعوله هو قانون تزايد غلة الحجم، بمعنى أن زيادة كل من العمل و رأسمال بنفس النسبة تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الانتاج.

لكن الغريب قي الامر، في هذا المجال، أنه عند تحليل أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر في هذه الدراسات، كانت النتائج عكس المتوقع منها وعكس ما يجب أن يكون، حيث توصلت الدراسة السابقة الذكر[17] إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير لمستوى التعليم الجامعي على الناتج الوطني (النمو الاقتصادي)، بينما كان هناك تأثيرا ضعيفا لمستوى التعليم الابتدائي و المتوسط على النمو الاقتصادي. ولعل مرد ذلك إلى انخفاض جودة التعليم في السنوات الأخيرة و إرتفاع معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية، كما أن المشتغلين منهم يعملون في أغلب الأحيان في قطاعات غير منتجة أولا يشتغلون في تخصصاتهم.....الخ.

و في هذا السياق ، يجب أن نذكر هنا أن مستوى التعليم لا يكفي وحده للتعبير عن كفاءة القوة العاملة بل هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي كالتكوين المهني والتكوين المستمر و طبيعة التخصص و جودته و موائمة التعليم و التكوين مع سوق العمل و متطلباته وهي عوامل كلها تم التأكيد عليها سابقا.

كذلك تجدر الإشارة هنا إلى حساب الدخل المتروك للقوى البشرية المعطلة، أو التي لا تعمل، يجب أن تكون ضمن تكلفة التعليم، و ان جانبا من نفقات التعليم تدخل في باب

ISSN : 1112-234X

الاستهلاك، وينبغي عدم حسابها ضمن التكلفة، ولو تم ذلك لارتفعت قيمة العائد من التعليم.

ورأسمال البشري، شأنه شأن باقي أنواع رأسمال الاخرى ، عرضة للتدهور والقدم نتيجة لعدم الاستخدام، مثل إختفاء بعض المهن نتيجة التقادم، أو لعدم حاجة السوق إليها. ولذا لابد من التعليم والتكوين المستمرين للقوى البشرية. كذلك قد توجد بعض القيود على الاستخدام الحر لرأسمال البشري أو على اختيار المهنة مثل التمييز العنصري و الديني.... الخ، وحرص بعض الهيئات و المؤسسات على حماية مصالحها بالاقلال من عدد العاملين بها.

من جهة أخرى، فإن الدخول القليلة أو المنخفضة لبعض العاملين كما هو الحال في البيئات الزراعية أو الفقيرة ترتبط بقلة الاستثمار في التعليم و الصحة، ومن ثم ضعف مستواهما ذلك لان "الفرق بين الأغنياء و الفقراء بشكل عام هو الكفاءة في إستخدام الموارد، حيث تكمن مساهمة النظام المالي بالتحديد في قدرته على زيادة الكفاءة"[15]. مما يوضح العلاقة التفاعلية بين التعلم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و في هذا الصدد يرى علماء إقتصاد التربية أنه" كلما إرتفع مستوى الفرد التعليمي، كلما زاد دخله، وبالتالي إرتفع مستوى معيشته، وذلك لأن كل سنة زيادة في التعليم، هو في الحقيقة نوع من الاستثمار الجيد سيعطي في النهاية عائدا أكثر مما أنفق عليه.[16]

ومن المحتمل كما يرى **كوهن Cohn** أن الدخول الأعلى تساعد على المزيد من التعليم، والمزيد من التعليم يؤدي إلى الدخول الأعلى مع الزمن[17]، وذلك على ضوء ما يوضحه الشكل البياني التالي

الشكل 1 العلاقة بين مستوى التعليم و الدخل

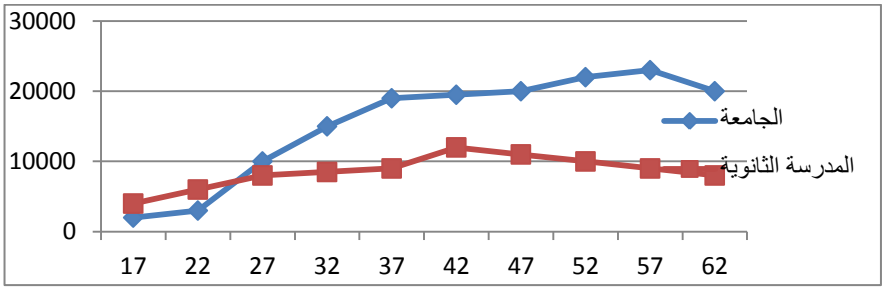

وهكذا فإن التحدي الذي تمثله التنمية بشكل عام هو أن تتحسن نوعية الحياة في البلدان النامية أو الفقيرة "وتتطلب نوعية الحياة الأفضل بصورة عامة، تحقيق دخول أعلى و لكنها تنطوي على ماهو أكثر من ذلك بكثير، فهي تشمل، كغايات في حد ذاتها، على نوع أفضل من التعليم و مستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل، وبيئة أوفر و نظافة أحسن، ومساواة أكبر في الفرص المتاحة، وحريات فردية أكبر، وحيا ثقافية أكثر ثراء".[18]

ومن منظور إقتصادي أيضا، وحرصا على توفير العدالة الاجتماعية"يجب أن يقدم التعليم لاولئك الذين لا يستطعون الاستثمار فيه، حيث أن الفوائد الاجتماعية للتعليم تفوق فوائده الخاصة، فالدولة تقوم بدور المستثمر أو المنمى معا"[19]

وهكذا فإن التعليم للإستثمار، أو الاستثمار في التعليم ركيزة قوية من ركائز تحديث التعليم" والتي تشكل خصائص التربية المعاصرة المتمثلة في التعليم للجميع،و التعليم للإستثمار، والتعليم للتنمية السلوكية و التعليم للإتقان.[20]

كذلك يرى علماء الاقتصاد" أن الزيادة في متوسط دخل الفرد و نشر التعليم هما الوسيلتان اللتان لا محيص عنهما لعلاج مشكلة زيادة السكان. إذ أن التخلف الاقتصادي مرتبط بمشكلة الزيادة السكانية، خاصة إذا إقترنت هذه الزيادة بإنخفاض مستوى كفاءتهم نتيجة تفشي الجهل و المرض و الفقر ، وتدني المستوى الاجتماعي، وعدم مرونة عنصر العمل، هذا إلى جانب ضعف أنظمة التعليم وعدم خدمتها لأهداف التنمية" [21] كما يوضحه الشكل التالي

الشكل 2 نسبة التعليم في بعض البلدان النامية

(معدل التعليم) بالنسبة المئوية(%)

ISSN : 1112-234X

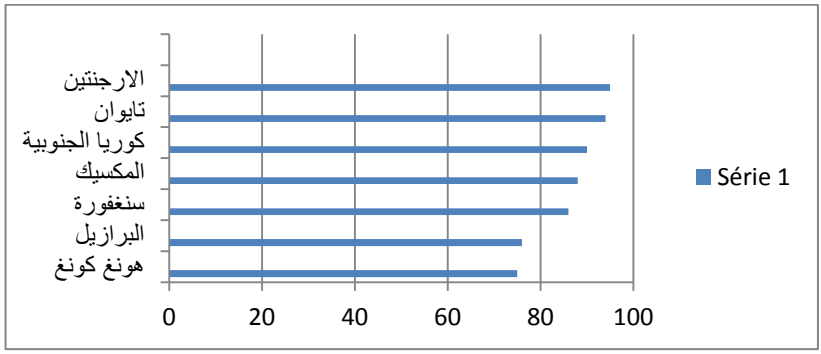

كما يلاحظ أن "إرتفاع متوسط دخل الفرد في بعض البلدان حديثة النمو يؤدي إلى إرتفاع مستوى المعيشة، الأمر الذي يتطلب مستويات تعليمية أفضل، فحين أن تدني متوسط دخل الفرد في بلدان نامية قد يصاحبه إنخفاض نسبة التعليم في ضوء الدراسات التي قام بها الخبراء الإقتصاديون في الأمم المتحدة عام 1990 كما يوضح الشكل البياني التالي: [22]

الشكل 3 تطورمستوى الدخل في بعض البلدان

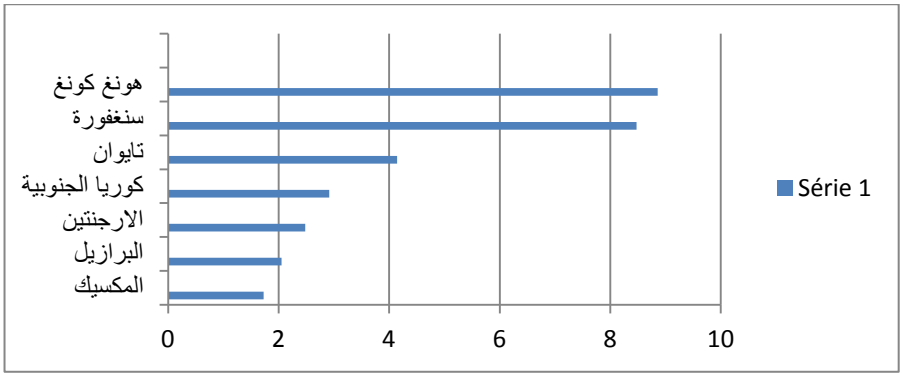

وقد حاول بعض الاقتصاديين مثل **سولو ودينسون** كل بمفرده إثبات أن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة و إنتاجية القوى العاملة. وقد إستخدم دينسون و اخرون فكرة دالة الانتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1910– 1960) وقد إستخدم دالة الانتاج البسيطة المعروفة بدالة إنتاج كوب دوغلاس cob– douglas والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

ISSN : 1112-234X

$$Y = L^2 K^3$$

حيثY تمثل الناتج الوطني (الكلي)

L تمثل رأسمال البشري

K تمثل رأسمال المادي

وقد تبين له وجود مجموعة من عوامل أخرى تسمى بالعامل المتبقي Residual قد ساهم في الناتج الكلي بشكل فعال إلى جانب رأسمال البشري و المادي. كذلك تبين "أن الاستثمار في التعليم قد ساهم بنحو 23% في المتوسط من معدل الزيادة في الناتج الوطني، وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي للقوة العاملة. فإنه قد قدر أثر التعليم في حدود 15 % "[23]

وقد **قام نورمان هكس** وهو من خبراء البنك الدولي في عام 1980 بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و الالمام بالقراءة و الكتابة، ومتوسط العمر المرتقب أو المتوقع أن يعيشه الانسان في 83 دولة من دول العالم الثالث خلال الفترة (1960 – 1977) فوجد "أن 12 دولة من هذه الدول و التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى معدلات في التعليم، أو الألمام بالقراءة والكتابة، وكذلك هي التي يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع".[24]من جهة أخرى، يلاحظ التفاوت بالنسبة لتكاليف التعليم للطالب الواحد في مراحل التعليم المختلفة في الدول النامية بوجه عام، إذ نجد "أن طالب الجامعة يكلف أكثر من 26 مرة مما يتكلفه تلميذ المرحلة الابتدائية، و أن طالب الثانوية يكلف حوالي 3 مرات، بالنسبة لما يتكلفه التلميذ في المرحلة الابتدائية"[25]

وثمة ملاحظة هامة في هذا المجال تتعلق "بالفوائد و التكاليف الخاصة و الاجتماعية للإنفاق التعليمي"[26]. فهناك تكاليف و فوائد خاصة و أخرى عامة. فالتكاليف الخاصة cost Private تتمثل فيما يتحمله الطالب و أسرته، أو الاثنين معا، نتيجة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية مثل الرسوم المدرسية ومصاريف الكتب و اللاوازم المدرسية و الجامعية و باقي الخدمات الاخرى ، والدخل الذي يضحى به، وهذا بالنسبة لمن فضل الاستمرار في التعليم (تكلفة الفرصة البديلة)، على أن يراعى خصم أية مساعدة مالية أو منح أو أي دعم يحصل عليه الطالب خلال سنوات الدراسة.

أما التكاليف الاجتماعية للتعليم Social cost فانها تتمثل فيما تتحمله الدولة من مصاريف تنفق على التعليم.

وفيما يتعلق "بفوائد التعليم الخاصة Private Benefit وفوائده الاجتماعية Social Benefit "، فنلاحظ أن هناك فارقا بين التكلفة الخاصة والعامة أو الاجتماعية، كذلك العائد (الفائدة) الخاص و العام (الاجتماعي) وهذا الفارق الكبير بين التكلفة الخاصة و الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية عندما تصبح الفوائد الخاصة للأفراد أعلى كثيرا من الفوائد الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع من إستثمار أمواله في التعليم. إذ يلاحظ أنه كلما أنهى التلميذ مرحلة جديدة من مراحل تعليمه، فإن العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل الذي تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التي يتحملها التلميذ، ويرجع ذلك إلى مجانية التعليم، كما هو الحال في الجزائر، أو دعم التعليم من كل الحكومات في معظم البلدان النامية.[27]

كما يلاحظ أن الطالب يحصل على أقصى عائد ممكن: Maximum return عند المستوى التعليمي الذي يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر و التكلفة الخاصة، إلى أقصى ما يمكن. ويكون ذلك في مرحلة التعليم العالى، ثم الدراسات العليا في حال توافرها بالمجان. وهذا ما يفسر لنا الاقبال الشديد في الجزائر على التعليم الجامعي و الدراسات العليا، مما يساعد على تسعير الشهادات العليا، يضاف إلى ذلك النظرة الاجتماعية الاجابية للحاصلين على الشهادات و المؤهلات العليا.

4- مشكلات رأسمال البشري:

ونخلص مما سبق إلى أن التوسع في التعليم العالي وتحمل الدولة للجانب الأكبر من نفقات التعليم إلى جانب تميز الخريج بوظيفة جيدة و مرتب مرتفع نسبيا فرص أفضل للترقية و شغل وظائف قيادية في المجتمع، كل هذه العوامل ترتب عليها وسوء توزيع الموارد البشرية من خلال تخريج أعداد كبيرة من حاملي الشهادات من الجامعات والمعاهد العليا تفوق كثيرا إحتياجات الاقتصاد الوطني وسوق العمل، مما يضطر معه المتخرجون إلى الاشتغال في وظائف تقل كثيرا عن مستوى تعليمهم، أي أن الخريج إما أن يصبح أكثر تعليما بالنسبة لطبيعة عمله التي قد لا تحتاج إلى مؤهلات عالية، وإما

أن يقوم في ظل البطالة الحالية بأعمال حرة في أعمال لا تحتاج لكل سنوات التعليم العالي التي قضاها في الجامعة.

ولذلك، فإن الدولة بوصفها المستثمر الأساسي في رأسمال البشري مطالبة بأن تعيد النظر في توزيع الإستثمارات بحيث تتوسع في التعليم الأساسي (إبتدائي + متوسط) حيث ترتفع الفوائد الاجتماعية بشكل ملحوظ، ويصل الفرق بين التكلفة الاجتماعية الحدية و العائد الحدي الاجتماعي إلى أقصاه.

فالدولة مطالبة بأن تقلل من الاستثمارات الموجهة إلى التعليم العالي إلا في حالة توفر التأطير البشري كما و نوعا و توفر مبررات إقتصادية و إجتماعية لذلك، و أن تتوسع في التعليم الأساسي (القاعدي) والتكوين المهني.

كذلك فإنه يجب على الدولة أن تتحمل المواطنين القادرين نسبة من تكاليف تعليمهم بحيث تأخذ هذه النسبة في الارتفاع كلما تقدم التلميذ في مراحل التعليم الثانوي و العالي من تكاليف تعليمهم بحيث تأخذ هذه النسبة في الارتفاع كلما تقدم التلميذ في مراحل التعليم الثانوي والعالي حتى تعكس الرسوم المدرسية و الجامعية جانبا من التكاليف التي يتحملها المجتمع .

و ثمة مشكلات أخرى يتعين الاشارة أليها ،وهي مشكلات تعوق الجهود الرامية الى تنمية الموارد البشرية ،و تتمثل المشكلة الاولى في اعداد القوى البشرية عالية المستوى أو في نقص بعض المهارات و التخصصات و كذا استخدامها ،حيث تتطلب بعض المهن مهارات عالية مثل الطب و الهندسة و الحاسوب في ظل التطور السريع في مجال العلم والتكنولوجيا ،و ذلك التطور الذي يتطلب اعداد قوى بشرية عالية المستوى لتحقيق أهداف أي خطة او برنامج اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي ، ومن ثم بلوغ تحقيق التنمية الشاملة .

و تثار هنا قضايا هامة و أساسية تتعلق بهيكل التعليم ونظام التكوين المهني فيه ، و نظام الاجور و الحوافز و الارتباط بين حاجات سوق العمل و التعليم .

كما تتمثل المشكلة الثانية في استخدام القوى البشرية الفائضة،فالبلدان النامية تعاني من مشكلة العمالة الزائدة عن متطلبات سوق العمل في تخصصات معينة و مجالات محددة ، وفي نفس الوقت تعاني من نقص العمالة في تخصصات و مجالات اخرى

ISSN : 1112-234X

تحتاجها سوق العمل .و يرجع ذلك الى النمو السريع في السكان والى اختلال التوازن بين انواع و مراحل التعليم المختلفة و الى قصور سياسات التعليم .و ترجع ايضا الى الهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرص عمل ،كما ترجع الى عدم توفر حوافز ملائمة لمهن معينة وقد تحتاج الى مجهود أكبر من مهن تتأثر بنصيب أوفر من هذه الحوافز .

و ثمة مشكلة اخرى خطيرة تتمثل في وضع استراتيجية مناسبة لتنمية الموارد البشرية .فنحن عندما نخطط للتعليم او للقوى البشرية فاننا نقوم بوضع استراتجية مناسبة لتنمية الموارد البشرية تتلاءم و الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للتنمية .و هنا لا بد من التعرف على اهداف المجتمع و تحديد الاولويات التي تساعد على تحقيق هذه الاهداف ،واستخدام الموارد البشرية واستثمارها الاستثمار الامثل و في هذا الصدد يتحتم تحديد الاختيارات البديلة الواقعية في ضوء الظروف الحالية و المتوقعة ،أو في ضوء الامكانات المتاحة و المحتملة .

5 . بعض أساليب اعداد رأسمال البشري :

وهكذا يمكن تحديد بعض الاساليب لاعداد الا راسمال البشري ، التي يجب اخذها في الاعتبار عند وضع استراتجية لاعداد و تنمية القوى البشرية نذكر منها :

تحديث مستوى التعليم في مختلف انواعه و مراحله ، مما يساعد على اعداد المواطن الصالح المنتج الذي يؤثر بفعالية في بيئته و مجتمعه .

احداث نوع من التوازن بين الكم و الكيف ، خاصة في التعليم الثانوي الذي يعد الركيزة الاساسية التي يقوم عليها التعليم العالي، ومن ثم العمل على توفير القوى البشرية اللازمة بالكم و الكيف اللازمين لسوق العمل.

إحداث نوع من التوازن بين العلوم الطبيعية و التكنولوجية و بين العلوم الاجتماعية و الانسانية في ضوء أهداف المجتمع .

وصع برامج شاملة و فعالة للتكوين المستمر لرفع مهارة و كفاءة العاملين و تحسين اداءهم الوظيفي .

الاهتمام بالحوافز المادية و المعنوية حتي يبذل العاملون أقصى طاقاتهم من اجل تحقق زيادة الناتج في كافة القطاعات .

العمل على تحديث السياق السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي يتطلب بدوره مهارات عالية المستوى ، و بذلك يتحقق التفاعل بين التعليم و السياق أو البيئة التي يوجدة فيها هذا التعليم ، او بين التعليم و متطلبات التنمية الشاملة .

ضرورة القضاء على بعض السلبيات التي تعترض سبيل التنمية كالفساد بمختلف انواعه (السياسي ، المالي ، الاداري ....) و التسيب و التواكل .....الخ

توفر عنصر التنظيم و التنسيق بين جميع العناصر اللازمة لاعداد القوى البشرية من امكانات مادية و مالية

توفير التنسيق و الانسجام و التكامل بين مكونات المنظومة التربوية (تربية ، تعليم عالي ، و تكوين مهني) ، من جهة وبين المنظومة التربوية والمنظومة الوطنية (اقتصاد ، عمل ، شؤون اجتماعية ، مراكز الانتاج ، المؤسسات الاقتصادية .....)

مراعاة ان تكون استراتجية اعداد القوى البشرية ذات اهداف اجرائية قابلة للتحقيق على نحو تكون فيه همزة وصل بين السياسة و الخطة المقترحة لاعداد هذه القوى ، فالاستراتجية تضع هذه الاساس للخطة بحيث تكون خطة واقعية و طموحة في نفس الوقت

اهمية وضح البدائل و اتخاذ القرار المناسب . ولن يتحقق ذلك الا بوجود كفاءات مؤهلة يمكنها وضع الاستراتجية او الخطة سواء على المدى القصير و المتوسط او البعيد من أجل تحقيق متطلبات السياسة التعليمية .

6- الخاتمة :

في ضوء ذلك كله ، تتضح أهمية التعليم في احداث التنمية المنشودة و في اهمية اعداد القوى البشرية اللازمة لاحداث هذه التنمية و الوفاء بمتطلبات السياسة التعليمية القائمة حتى تمكنها من مسايرة التطورات و التغيرات العلمية والتكنولوجية الحديثة ، و مسايرة التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل الوطن و خارجه ، وحتى يتسنى توفير المعرفة بالقدر او بالكم و الكيف اللازمين و المناسبين في جميع مجالات الحياة ، و بما يساعد في النهاية على توظيف هذه المعارف يتم تحقيق التقدم المنشود في كافة قطاعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

ISSN : 1112-234X

الهوامش و المراجع

1) حمدي الحناويي ، ر أسمال البشري : تأجيل نظري و تطبيقي ، مطبوعات بيت الخبرة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ،1988 ،ص 7

2) روبرت سولو ، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود الطبعة الثانية،(2000)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ،ص306 .

3) انظر للموقع الالكتروني للبنك الدولي :
http://www.worldbank.org /depweb/French/global/glossary.html*5.
تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/10/15.

4) Kelley brain, the oecd insights,human capital,how what you knowshapesyour life,copyright clearance center,Boston 2007,p 29

5) حمدي الحناوي و مرجع سابق ,ص25.

6) ابراهيم عصمت مطاوع , اصول التربية ,الطبعة الثانية ,دار المعارف ، 1982 ، ص95.

7) Manual zymenlmaw,labour,education and devlopment,education in national devlopemente ,London,routledge and kegam paul ,1979,p.107

8) محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد67 ،سبتمبر 1993،ص 7

9) تقرير التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1996،ص13

10) محمد نبيل نوفل ،التعليم و التنمية الاقتصادية ،مكتبة الانجلومصرية ، 1979،ص73.

11) المرجع السابق ،ص7.

12) Harbison , I.F.H, human resources as thewealth of nations ,new York, oxford university press1973,p.3

13) Schultz ,I,W,investement in human capital, economics of education n ,vol I .penguin books,1971,p 13.

14) ضياء زاهر ، التعليم ونظريات التنمية ، دراسة تحليلية نقدية ،دراسات تربوية ،نوفمبر 1985،ص ص 210-215.

ISSN : 1112-234X

15) انظر الى المراجع التالية

- بوعراب رابح ،اثر مستوى التعليم غلى النمو الاقتصادي ، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1982–2005, اطروحة دوكتوراه ، جامعة الجزائر .
- رنيس سعيدة دور التعلبم العالي في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر ، دراسة قياسية ،رسالة دوكتوراه، جامعة الجزائر .
- فركول فريدة ، النظام التربوي الجزائري ، تمويله و فعاليته و مردوده، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر .

16) بوعراب رابح ، مرجع سابقة ، ص 108

17) بوعراب رابح ،مرجع سابق ، ص111

18) البنك الدولي ، النظم المالية و التنمية ، مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ،1989 ، ص42 .

19) Schultz.opcit<pp .13.33

20) محمد سيف الدين فهمي ، التخطيط التعليمي ، اسسه و اساليبه و مشكلاته ، الانجلو مصرية ، القاهرة ،1965 ص23

21) المرجع السابق .ص 3

22) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، تحديات التنمية ، واشنطن ،1991 ، ص16

23) مدحت محمد العقاد اقتصاديات

24) المرجع السابق ص20

25) المرجع السابق ص43

26) المرجع السابق ص53

27) محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص 36–39

28) محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق ، ص86.